وبعد ان حولت معظم السكان العرب الى بروليتاريا ، وبعد ان حولت القرية او المدينة هناك الى شبه فندق يصلح كمكان اقامة للعاملين في الاقتصاد اليهودي ، رغم كل هذا فقد بلغت الطاقة الانتاجية العاطلة في عام ١٩٦٦ في بعض الصناعات حوالي ٤٠٪ من الطاقة الانتاجية لتلك الصناعات (٤٢) وفي الطاقة الانتاجية العاطلة عام ١٩٦٦ سر قدرة ، واستعداد اسرائيل لاستيعاب اعداد لا بأس بها من عرب المناطق المحتلة بعد ١٩٦٧ ٠ الامر الذي يوضح ان تلك الامكانية قد سبق الاعداد لها منذ وقت مبكر ، وما قبل قيام حرب ١٩٦٧ ٠ ولقد استمرت استعدادات اسرائيل في استيعاب اليد العاملة العربية من المناطق المحتلة بعد ١٩٦٧ لتبلغ في ١٩٧٣ والفترة التي تلتها حوالي مائة الف عامل عربي ، بين عمال منظمين وشرعيين يعملون عن طريق الهستدروت واخرون غير شرعيين ،سواء اولئك العمال الذين يعملون في مشاريع انتاجية في مناطق ١٩٤٨ او في المشاريع التابعة التي انشات في المناطق المحتلة ١٩٦٧ لتموين الصناعة الاسرائيلية لحاجتها من السلع نصف المصنعة ٠

طاقة انتاجية عاطلة والتثمير مستمر

لكن وبرغم هذا ، فان التوسع الصناعي الاسرائيلي لم يتوقف ، والطاقة الانتاجية العاطلة استمرت في التزايد ، وقد اتضح من دراسة اعدها حاييم ليفي عميد كلية ادارة الاعمال في الجامعة العبرية ونشرتها جريدة هارتس في عددها الصادر يوم ١٩٧٣/١٢/١٠ ان الصناعة الاسرائيلية قادرة على زيادة الانتاجية بنسب تتراوح بين ٣٥٪ و٥٠٠٪ دون اية توظيفات جديدة ٠٠ (٤٣) ٠ وهكذا يتضح معنا ان الطاقة الانتاجية العاطلة في الصناعة الاسرائيلية في تزايد مستمر بين السنوات ١٩٦٦ ـ ١٩٧٣ بينما يتزايد الاعتماد على اليد العاملة العربية ٠ واذا جاز لنا اعتبار حرب ١٩٦٧ وما تمخض عنها من ابتلاع لمناطق عربية جديدة ، ويد عاملة عربية رخيصة ، مرتبطة اشد الارتباط بالبرامج الصناعية الاسرائيلية وبالتالي بالطاقة الانتاجية العاطلة ، وبمعنى ادق الاحتياطي في الطاقة الانتاجية الصناعية الاسرائيلية ، فانه يجوز لنا ربط التزايد في احتياطي الطاقة الانتاجية في الصناعة الاسرائيلية عام ١٩٧٣ ، وافاق المستقبل ، وطموح اسرائيل بان يوفر هذا المستقبل ، سلما اوحربا ، اليد العاملة الضرورية لتشغيل تلك الطاقة الاحتياطية٠ الامر الذي يدفعنا للجزم بان تلك الطاقة الاحتياطية ، وبالتالي الاعتماد على اليد العربية هي بفعل مخطط مسبق وواع ٠ وكانت دراسة اعدتها مؤسسة (راند) قد اشارت الى «انه اذا ما استمر الاقتصاد الاسرائيلي بالتطور على اساس نسبة نموه الحالية فيمكنه استيعاب ٣٠ر٠٠٠ عامل اضافي من المناطق المحتلة عام ١٩٧٣ و٢٠ر٠٠٠ عامل اضافي سنويا من المناطق المحتلة حتى عام ١٩٧٨ » ٠ (٤٤)

تزايد الاستثمارات ، تزايد الاعتماد على العمال العرب

ان تزايد « الموارد التي لا تزال عاطلة او متوفرة بكثرة في الاقتصاد الاسرائيلي كالآلات ورأس المال غير البشري » (٤٥) والذي اكدته النسب السابقة المعطاة قد ترافق مع ازدياد مطرد في نقص الطاقة العاملة والتي هي الوجه الآخر لتزايد الطاقة الانتاجية الاحتياطية ـ العاطلة في الاقتصاد الاسرائيلي ٠ وقد عبر عن هذا المأزق (الا وهو تفاوت